الثورة المعلوماتية و تأثيرها على هوية الدولة القومية

د. مراد فول أستاذ
محاضر"أ" جامعة الجزائر 03

مقدمة:

تعد المعلومات منتجاً ملازماً لحياة الإنسانية منذ فجر التاريخ، فكل عمل بشري هو منتج ومستهلك للمعلومات، وتعد من الموارد الأساسية في العصر الحديث. وبفضل مرونة هذه التكنولوجيا أصبحت أكثر تأثيرا في المجتمعات و سياسات الدول داخليا و خارجيا. وقد أدى التسارع في تطوير تكنولوجيا المعلومات إلى بروز قيم جديدة في العلاقات الدولية و أصبحت الدول والشعوب أكثر ارتباطا فيما بينها و تلاشت معها المفاهيم التقليدية للدولة القومية .

إن اتساع نطاق الاتصال بين الشعوب نتيجة تطور التكنولوجية المعلوماتية سمحت للأفراد بإقامة علاقات شتى مع من يماثلونهم في التوجه و المعتقد و الإيديولوجية في أوطان مختلفة، و بهويات شتى . ولا شك أنه من الضروري إدراك التأثير الهائل لهذا الأمر على الأنساق القيمية و الثقافية السائدة في الدول القومية. وكنتيجة حتمية لذلك أصبح لكل مجتمع هويات متعددة ، كما سمحت له بالخروج من الإطار الاقليمي الضيق لدولته وعدم التقيد بحدودها الجغرافية. وعليه فإن الإشكالية التي تعالجها هذه الورقة هي:

في ظل التطور الهائل الحاصل في تكنولوجيا المعلومات، هل من شأن ذلك أن يخلق مجتمعا متعدد الهويات داخل الدولة الواحدة ؟ و بصيغة أخرى هل أدت التكنولوجية المعلوماتية إلى إضعاف الهوية الوطنية للدولة القومية؟ و ماهي الحلول المقترحة للتصدي للظاهرة، لاسيما و أن الجزائر معنية بها؟

1- تعريف المعلوماتية:

تعددت وجهات النظر بشأن مصطلح المعلوماتية ، فمن الناحية المفاهيمية هي عبارة:" عن

الوثائق والأخبار التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة، وتشمل الحقائق والأفكار التي يتبادلها الناس في حياتهم العامة، ويكون ذلك التبادل عبر وسائل الاتصال المختلفة، وعبر مراكز ونظم المعلومات المختلفة "[1]. أما من الناحية السياسية فتعني: " الأداة التي من خلالها يتم تحويل البيئة الحركية إلى بيئة نفسية، والتي يتم بواسطتها إدراك الموقف السياسي"[2]. كما تعرف بأنها تلك التي تؤدي إلى تغيير سلوك وفكر و اتخاذ القرارات[3] .

إنّ المعلوماتية تشير إلى التطور الهائل في التقنيات وأجهزة ووسائل إنتاج المعلومات، جمعها ، خزنها ،استرجاعها ،توصيلها و إعادة بثها، إلى الحد الذي أصبحت معه المعلومة قابلة للتراكم المتعاظم،والمؤثر في سياق عمليات الإنتاج الفكري والمادي. ويعود الفضل إلى الوسائل الالكترونية الحديثة في أدراك حقيقتها على أنها عنصر قائم بذاته، ويمكن فصلها عن أساليب العمل . وهي

تتميز بعدة خصائص، منها [4]:

أ-خاصية التميع و السيولة.

ب- قابلية النقل.

ت- قابلية الاندماج العالية للعناصر المعلوماتية.

ث- الوفرة.

ج- سهولة النسخ.

ح- إمكانية نسخ معلومات صحيحة من معلومات غير صحيحة.

خ - يشوبها عدم اليقين.

وتندرج ضمن تكنولوجيا المعلومات العناصر التالية:

أ- عنصر العتاد الذي ينقسم إلى فرعين أساسيين وهما الكمبيوتر و ملحقاته. ب- عنصر البرمجيات و هو يشمل برامج الكمبيوتر، المخططات و التصميمات، كما يشمل التسجيلات المسموعة و المرئية. ت- عنصر الاتصالات الذي أصبح يلعب دور الشريك الكامل، بعد أن حولته شبكة الإنترنت من

---

[1] - ربحي عليان، أمين النجداوي، مقدمة في علم المكتبات والمعلومات. عمان (د،د،ن)؛ 1999، ص79.

[2]- مازن ، الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية. بغداد، دار الحكمة،1991.

[3] - نبيل علي ، العرب و عصر المعلومات . الكويت ، عالم المعرفة ، العدد ، 186 ، 1990 ، ص 44

[4] - المرجع نفسه ، ص 44.

مجرد وسيلة للاتصال إلى وسيلة لنقل منتجات صناعة التقانة. وبالإضافة إلى هذه العناصر تشمل تكنولوجيا المعلومات إلكترونيات المستهلك. هذه الأخيرة تعني الأجهزة الالكترونية التي تستخدم لتلبية رغبات الأفراد، والتي مكنت الكثير منهم من مشاهدة الصور و الصوت إلى جانب المعلومات . ويمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات هي ذلك المركب المتكامل من العناصر السالفة الذكر والتي توالت أجيالها بشكل أصبح من الصعب مراقبتها أو التحكم فيها لاسيما بالنسبة للدول المتخلفة.

وقد اعتبرها البعض أعظم ثورة بعد الثورة الصناعية، وفي ذلك يقول أحد الباحثين: "يشهد العالم منذ ما يزيد على ربع قرن ثورة علمية وتكنولوجية فاقت في أهميتها وتأثيراتها ونتائجها ثورة القرن الثامن عشر الصناعية في أوروبا، هذه الثورة كان الإعلام الالكتروني والاتصال والمعلوماتية من ابرز مظاهرها ، فقد أكدت العديد من الدراسات إن شبكة المعلومات العالمية هي أهم وأعظم ما أفرزته التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي أسهمت في إحداث تأثير بالغ الأهمية في ظرف زمني قصير جدا، لا في بيئة وسائل الإعلام والاتصال فحسب، بل أيضا وبشكل جذري في جميع أنماط التعامل وأساليب التفكير والحياة .

وينظر إلى المعلومات على أنها واحد من ثلاثة[1]:

أ-المعلومات كمورد:

تمثل المعلومات أحد الموارد المستخدمة في تحقيق أهداف مشروع ما، تماما مثل المواد الخام وغيرها من الموارد التي يعمل المسؤولين على حسن استغلالها بما يحقق صالح مشروع ما.

ب-المعلومات كأصل:

يمكن النظر إلى المعلومات بوصفها أصل من الأصول التي تمتلكها الإدارة، مثلها في ذلك مثل المباني والآلات والخامات التي تسهم في العملية الإنتاجية.

ج- المعلومات كسلعة:

يمكن اعتبار المعلومات سلعة من السلع التي تنتج، سواء لغرض الاستخدام الداخلي مثل الرقابة وتقييم الأداء أو دعم القرار، أو لغرض البيع في الأسواق مثل إنتاج الأفلام الإعلامية.

وعليه تلعب المعلومات إذا دورا هاما في تحقيق التكامل بين المتغيرات الخارجية وبين الاحتياجات الداخلية، وهناك العديد من الاتجاهات في الأجهزة الحكومية و الخاصة تبرز الحاجة إلى ضرورة وجود نظام للمعلومات، من أهمها، الاتجاه إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل و اكتساب المهارات، والحاجة إلى التعرف على الأساليب الجديدة في اتخاذ

[1] -عصام الدين محمد علي ، تأثير نظم المعلومات على الإدارة الحكومية في المدينة العربية في ظل الثورة الرقمية (بتصرف).على الموقع www.araburban.net/urban-planing/cities-management/628.15/04/2014

القرارات، والاتجاه نحو اللامركزية في الإدارة والتسيير، والتحول نحو اقتصاد الخدمات.

2-

المعلوماتية و العولمة:

تتجسد المظاهر التكنولوجيا للعولمة التي تعتبر ذراعها المستخدم لتحقيق غاياتها ، وخدمة أهدافها، في الانفجار المعلوماتي الكبير، وبشكل رئيسي في شبكة الانترنت والقنوات الفضائية و شبكات الاتصال المختلفة ،وزيادة أهمية المعلومة ، وإنتاجها و توزيعها و الاعتماد عليها ، والتوسع في استخدام شبكات الاتصال المختلفة التي ساهمت في تقليص البعد الزمني و المكاني إلى أبعد الحدود.

إن الحديث عن المعلوماتية هو بالضرورة حديث عن العولمة لأن المعلوماتية هي إحدى تجلياتها وإحدى آلياتها وو سائلها الرئيسية. والعولمة ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد و السياسة و الثقافة و الاجتماع، إنها نسق ذو أبعاد عامة تشمل الإنتاج و التسويق والمال و الاستثمار والمبادلات التجارية و الفكر والثقافة والاديولوجية، ترمي إلى إزالة الحواجز و الحدود أمام حركة الإنسان. وقد أفرزتها الثورة المعلوماتية و ما رافقها من تطور في مجالي الاتصال و الإعلام، وبفعل التطور التكنولوجي الكبير، تمكنت هذه الوسائل من اختراق الحدود الجغرافية، والتخلص من الرقابة ونشر مضامينها الثقافية، الإيديولوجية ، السياسية و الدعوية وغيرها على نطاق واسع مست كل بقاع العالم. إن الثورة المعلوماتية التي اجتاحت المجتمعات المعاصرة، المنفتحة منها والمغلقة ، و بروز ظاهرة " الإنترنت " والبث الفضائي " والإعلام العابر للقارات واتساع جمهور وسائل الاتصال، أربكت بعض الحكومات التي أصبح من الصعب عليها السيطرة على مصادر المعلومات ووصولها إلى المتلقي مما أدى إلى كسر القيود والحدود .

و العامل الآخر هو أن للعولمة مجالا جيوسياسيا تنطلق منه، انه الغرب الذي طور هوية جماعية أساسها القيم الغربية بجميع أبعادها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية،الثقافية و حتى السلوكية و التي أتاحت له تسويق نظرته المركزية للعالم.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن التطور الذي شهدته تكنولوجيا في المجال المعلوماتي ترك آثارا هامة على وظائف الدولة القومية ولم يعد بمقدور هذه الأخيرة حجب المعلومات عن مواطنيها.

ورغم أن الدولة القومية مازالت إلى حد الآن اللاعب الرئيسي في فرض الأمن على أصعدة عدة بما فيها الأمن المعلوماتي ، فهي المستثمر الرئيسي في البنى التحتية الرقمية ، وهي التي تضع قواعد تنظيم البيانات والمعلومات والضامن الوحيد لاستمرارية تدفقها،إلا أنها فقدت بعض قدراتها مع التطور الكبير لتكنولوجيا المعلومات ، حيث انتقلت سلطة الرقابة الحقيقية إلى الخارج ، فصارت الدول المتقدمة التي تتحكم بشبكات المعلومات و الشركات

المتعددة الجنسيات المشغلة لأنظمة الإعلام الآلي و أنظمة المعلومات قادرة على الحجب والإتاحة، بناء على السياسات العامة التي تعتمدها و تفرضها على الآخرين واستنادا إلى البرتوكولات التي توضع غالبا من طرف واحد. إن
التطور المتسارع لتقنيات المعالجة و التخزين والتحليل يؤدي في النهاية إلى كشف خصوصيات و باطن المجتمعات و بالتالي يؤدي إلى زيادة هشاشتها ،مما يسهل من عملية اختراقها. و بما أن الدول الغربية تملك هذه التكنولوجيا ، فهي تسوقها وتسوق مضامينها حسب طروحاتها، وقد وجدت فيها صرحا إعلاميا لخدمة مصالحها. وقد ساهم التدفق المعلوماتي أحادي الجانب من هذه الدول إلى دول العالم الثالث في تعزيز و تقوية مركزها من خلال نشر قيمها على نطاق واسع.

3- المعلوماتية والدولة القومية:

تعددت التعاريف التي طرحت بشأن الدولة، ومن أهم تلك التعاريف :"الدولة هي كيان سياسي قانوني ذو سلطة سياسية معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة"[1]. و هناك من العلماء من يضيف ركنا آخر و هو اعتراف الدول الأخرى بها .وقد ارتبط مبدأ السيادة منذ ظهوره بقيام الدولة القومية ذاتها، باعتباره هو الذي تباشر الدولة بمقتضاه كافة سلطاتها و اختصاصاتها على إقليمها في مواجهة كافة الأشخاص الذين يعيشون على هذا الإقليم . فالسيادة تشير بالأساس إلى السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها سواء كان ذلك داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية.

من المتفق عليه أن الدولة هي الذروة التي توجت البناء الاجتماعي في العصر الحديث، و أن طبيعتها التي تنفرد بها تتجلى أساسا في سيادتها على جميع التجمعات الأخرى داخل إقليمها. والدولة بهذه الطبيعة الخاصة أصبحت أهم وسائل التنظيم البشري، فهي القادرة على فرض الأنماط و المبادئ السلوكية التي تلتزمها سائر الجماعات و الأفراد ، كما أن الدولة هي التي تضع القواعد القانونية الملزمة وتعاقب من يخالفها ، وتمتلك كافة وسائل القهر التي تلزم الجميع بالنزول على طاعتها. والقانون بمعناه الحديث ارتبط بشكل الدولة المعاصر ارتباطا وثيقا، كما أن الدولة الحديثة بجميع أنواعها (الشمولية و الديمقراطية) لا تنفصل عن فكرة القانون ، حيث أن نشاطها بالكامل لابد و أن ينصب في شكل قوانين و تشريعات في المجال الداخلي أو في شكل معاهدات دولية على المستوى الخارجي.

وقد صنفت الهوية في الدولة–الأمة (القومية) على أنها شأن من شؤون الدولة، وأصبحت تشمل مختلف الدول المعاصرة على اختلاف أنماطها و أنظمتها . إن الدولة- الأمة تقوم على ما يعرف بتوحيد الهوية بمعنى الهوية الواحدة حتى لو كان هناك تعدد في الهويات

[1] - سعد الدين إبراهيم و لآخرون ، المجتمع و الدولة في الوطن العربي . بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989 ، ص 41.

فإنها تفرض هوية واحدة تكون مهيمنة. والسلطة القائمة تمتلك القوة التي تجعل الجميع يخضعون لطروحاتها المتعلقة بالهوية. مما أدى إلى تضاؤل حرية الأفراد في التعبير عن هوياتهم المتعددة في الدولة القومية.

إن وظيفة الهوية بالأساس هي :" صياغة الكيان المجتمعي بما ينسجم و المنطق العقدي و التاريخي لتلك الجماعة" من أجل " تحقيق استقرار نفسي و اجتماعي كشرط لتحسين ظروف المعيشة المعنوية و المادية"[1] . إن هذه الوظيفة التي ترمي إلى الاستقرار تختزن في جوهرها الحركة، فالهوية ذات مضمون حركي بسبب علاقتها الجدلية بالهويات الأخرى التي تساهم سلبا أو إيجابا في تشكلها. و الهوية لا يمكن أن تمارس وجودها بمعزل عن بقية الهويات. ترك

انسحاب الدولة بعد الأخذ بسياسات الإصلاح السياسي و الاقتصادي التي اجتاحت العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وسيطرة الفكر الليبرالي الغربي، فراغا كبيرا لاسيما في الدول القومية ذات التكوين التعددي[2]. فقد تبنت معظم دول العالم الثالث الخيار الديمقراطي الذي يعني حسب ماهو متفق عليه:" واقعة اجتماعية و عملية سياسية ذات أبعاد ثلاثة، 1- هي نسق للقيم ، يسعى المؤمن بها إلى تحقيق جملة من المثل العليا من مثل الحرية، العدالة ، المساواة ، التسامح ، الاعتراف بالآخر و الاختلاف ، القبول بالتعددية والتداول على السلطة ، واحترام إرادة الشعب.

2- نمط لممارسة السلطة و تنظيم العلاقة بين جهاز الدولة و المجتمع.

3- هي أسلوب حياة للأفراد و المجتمعات.

إلا أن عجز معظم الدول العالم الثالث في تكريس هذه الأبعاد كقيم اجتماعية مشتركة في مجتمعاتها ذات الطابع التعددي، جعلها عرضة للاختراق الخارجي. فالفراغ الذي ظهر نتيجة هذا العجز كان في حاجة إلى من يملؤه لإشباع رغبات الناس في التحرر و الإنعتاق من الأحادية في الفكر و الثقافة.

ومن المعلوم أن العولمة تتخذ من وسائل الاتصال العابرة للحدود الوطنية أداة لإضعاف الدولة القومية وتدمير مؤسساتها الضبطية، مع انهيار الحدود السياسية وتلاشي الرقابة على التيارات والأفكار الوافدة. ومن أهم التغيرات التي مست الدولة في زمن الثورة المعلوماتية، التحول من مفهوم الدولة الوطنية - الأمة إلى الدولة الشبكية- التعددية، فالعالم بدأ يتحول من حالة الدولة القومية صاحبة السيادة على إقليمها و سكانها إلى حالة الدولة التعددية ذات الارتباطات مع العالم الخارجي في الفكر و الثقافة و القيم و الاديولوجية.

إن الثورة في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة رهنت مستقبل الدولة – الأمة، فقد أصبحت فكرة السيادة المطلقة ظاهرة تنسب إلى الماضي، و فقدت على وجه

[1] محفوظ، محمد ، الاسلام والغرب و حوار المستقبل . الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، 1998 ، ص 150.

[2]- بمعني وجود اختلافات بين العناصر المكونة لمجتمع ما في العرق ، الدين، المذهب...إلخ .

اليقين هذه الصفة على الأقل خلال العقود الأربعة الماضية، حيث تفاقم التصدع الاجتماعي مع مرور السنوات و انتشار هذه التكنولوجيا، وفقدت الدولة قدرتها الرقابية ليس فقط سياسيا او فكريا ... بل و حتى أخلاقيا و ما ينجم عن ذلك من أزمات اغتراب أصبحت تهدد تماسك المجتمع و تجانسه.

و لا شك أنه من الضروري إدراك التأثير الهائل للتطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات على مجموعة القيم و الثقافة السائدة في أية دولة و التي تشكل في مجموعها هوية المجتمع. ففي هذا المجال أصبحت الشبكات الاتصالية والإعلامية و الثقافية تحدد الواقع القائم في العالم على عكس ما كان عليه الوضع سابقا من طمس للهويات و إنكار للتنوع العرقي و المذهبي و الثقافي . فعمليا لم يعد الإقليم خاضعا خضوعا مطلقا لسيادة الدولة و سلطتها. والسيادة هنا يقصد بها السيادة العملياتية على حد تعبير "وليام بيرك" التي تعني فعالية الدولة في الإشراف و الرقابة على أراضيها، هذا النوع من السيادة هو الذي تهدده المعلوماتية و ليس السيادة الرسمية المحمية بالقوانين و المعاهدات الدولية[1]. ولم تعد الدولة بمقدورها في ظل الثورة المعلوماتية ممارسة سلطتها المطلقة على الشعب و توجيهه حسب إرادتها، كما أن الشعب لم تعد مصالحه محصورة فقط في نطاق الدولة ، وأصبحت مصادر المعلومات متعددة و لم تعد حكرا على الدولة وباستطاعة الفرد التواصل مع العديد من الفواعل على المستويين الداخلي والخارجي بعيدا عن إرادتها. فبإمكان أي شاب في أي بقعة في العالم التواصل مع شباب آخرين من قارات مختلفة خلال دقائق و استبدال الخطاب الرسمي بالتواصل المباشر من خلال الفايسبوك أو تويتر أو غيرهما. فالعالم اليوم يعيش في تداخل و ترابط يتضمن العديد من الأبعاد عبر القومية منها الهوية.

4- الهوية القومية في ظل الثورة المعلوماتية:

تستعمل كلمة هوية في الأدبيات المعاصرة مطابقة للمصطلح الانجليزي (Identity) و المصطلح الفرنسي (Identité) ، معبرة عن خاصية المطابقة ، بمعنى مطابقة الشيء لنفسه أو مطابقته لمثيله [2]. وهو مصطلح يقوم على التشابه، وعلى وحدة و ديمومة الخصائص الأساسية لشخص الواحد أو مجموعة الأشخاص.كما أن مرادف الهوية هو الذاتية والشخصية و مجموع معطيات الواقع، كتلك المتعلقة بتاريخ و مكان الولادة و الاسم و للقب،التي ممن شانها تأكيد أن فردا ما هو الشخص بعينه دون أن يقع اللبس مع

[1] - عبد الحليم فضل الله ،علاقة المواطن بالسلطة في العصر الرقمي .على الموقع، www.dirasat.net/uoloads/item_mak_m/56054.pdf. 30/03/2014

[2] - مجموعة من المؤلفين ،الموسوعة الفلسفية العربية الاصطلاحات و المفاهيم المج، 01 . بيروت، معهد الانماء العربي 1986، ص 116.

شخص آخر.و يرتبط مفهوم الهوية بتعارف جماعة معينة على أنها مجموعة متجانسة، اثنيا أو دينيا أو قوميا أو مذهبيا.فهي وعي بالذات و المصير التاريخي الواحد،ويمكنها إن تحدد توجهات الناس و أهدافهم، وتدفعهم إلى العمل معا في تثبيت وجودهم ،والمحافظة على منجزاتهم ،و تحسين وضعهم وموقعهم في التاريخ. إنها إحساس الإنسان و وعيه بالانتماء إلى مجتمع أو أمة أو جماعة، وموقعه في خريطة العلاقات والتناقضات والصراعات القائمة داخل المجتمع و بين الأمم . كذلك هي الخصوصية و التميز عن الآخر، خصوصية فردية أو جماعية. وقد حدد الباحثون مقومات الهوية في خمسة ،هي : الدين ، التاريخ ، الوطن بمكوناته، اللغة و الثقافة.

والهوية ظاهرة اجتماعية في حركية دائمة من التطور و التكون و التحول،وهي قابلة للتعديل و التكيف و التفاعل مع الهويات الأخرى ، وهي على علاقة مباشرة بالوعي الذي يعني :" ادراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكا مباشراً وهو أساس كل معرفة"[1]

إن الهوية بشكل عام تتعلق بفهم الناس و تصورهم لأنفسهم و لما يعتقدون أنه مهم في حياتهم.وهي تنقسم إلى هوية جماعية و هوية فردية ويمكن أن يجتمع بعض تلك الخصائص في الآن نفسه وبقدر ما يمكن أن تكون تلك المستويات المتعددة من الانتماء مصدرا للصراعات ، فإن الناس عادة ما ينظمون حياتهم حول هوية محورية أساسية تتميز بالاستمرارية النسبية عبر الزمان. أما الهوية الفردية فإنها تحدد لنا الخصائص التي تميزنا بوصفنا أفرادا. وتشير تلك الهوية إلى عملية التنمية الذاتية التي نرسم من خلالها ملامح متميزة لأنفسنا و لعلاقاتنا مع العالم من حولنا.[2]

وفي الهوية يوجد مستويان من الانتماء، يشكلان حسا مشتركا في الكثير من الدول، و يتميزان بالاستمرارية و التواصل بين غالبية الشعب، وهما اللغة والدين. ومنهما تنحدر جميع خصائص المجتمعات من عادات و تقاليد و أعراف و أخلاق وغيرها.

يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم العولمة الثقافية يتمثل في ترك الحرية المطلقة للثقافات و الهويات المختلفة أن تعبر عن نفسها ، و أن تنتقل من إطارها المحلي المغلق إلى آفاق رحبة، وفق فرص متكافئة أمام الثقافات و الهويات كلها، فتتفاعل فيما بينها وتؤثر و تتأثر في إطار من الحرية . وإذا كان هذا التصور النظري للعولمة الثقافية ، فماهي حقيقتها و ماهي أهدافها؟

إن العولمة الثقافية تشير إلى محاولة صياغة ثقافة عالمية تنصهر في بوتقتها جميع ثقافات و هويات العالم، وتكرس التوجه العالمي نحو هيمنة ثقافة البلدان الغربية القوية،وإلغاء ثقافات

---

[1] - أحمد خورشيد النورة جي – مفاهيم في الفلسفة الاجتماعية، ط1. بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، 1990، ص253.

[2] - سالم البيض ، الهوية. بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط،01 ¡ 2009، ص 34.

البلدان المتخلفة. والعولمة الثقافية تحمل في طياتها نوعا من الغزو الثقافي الغربي لبلدان العالم الثالث من أجل الانتقاص من قيمة الثقافات الوطنية وفرض الثقافة الغربية بجميع أبعادها. وهي بهذا المعنى تهدف إلى ضرب الهوية الوطنية بكل أبعادها.فالعولمة تهتم بالدرجة الأولى بميزان القوى الذي تفرزه الصراعات العالمية بما فيها الصراعات ذات الطابع الهوياتي، فتسعى إلى محو كل ما له أثر بهوية ما في ظرف معين إذا ما كان ذلك يعيق أو يهدد مصالحها.

لقد أسهمت الثورة المعلوماتية في توسيع الفضاء المجتمعي، مع تمكن فئات جديدة من النفاذ إلى حيز التأثير على الرأي العام و إعادة توجيهه و برمجته من خارج القنوات الرسمية المعتادة، كما ساهمت في نقل الأنماط الثقافية و الحضارية عبر القارات. ومن المعروف أن الواقع الذي تعيشه الدولة القومية في العالم الثالث يتميز بالتعارض في بعض القيم المجتمعية، والتداخل بين الأصالة والحداثة، وهنا يجب الاعتراف بان هناك أزمة حضارية تجعل هناك تعارضاً بين تحقيق الهوية وتحقيق الحضارة وبين التراث الوطني والحداثة الراهنة. إن التعارض يخلق انشقاقاً في الوعي المجتمعي [1] ويسهل من عملية الاختراق الخارجي.و في هذا الإطار يشير تقرير سري صادر عن الكونغرس الأمريكي حول توظيف تكنولوجيا المعلومات لتمكين السياسة الخارجية الأمريكية على تحقيق أهدافها في دول العالم :" يمكننا أن نحقق بعض أهداف سياستنا الخارجية من خلال التعامل المباشر مع شعوب الدول الأجنبية بدلا من التعامل مع حكوماتها . ومن خلال استخدام أدوات و تقنيات الاتصالات الحديثة يمكننا اليوم أن نصل إلى قطاعات كبيرة و مؤثرة من السكان في هذه البلدان، و أن نقوم بإعلامهم و التأثير في اتجاهاتهم، بل و يمكن في بعض الأحيان أن نحرضهم على سلوك طريق عمل معين"[2].

إن العولمة الثقافية و بفضل امتلاك الدول الغربية القوية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للتكنولوجيا المعلوماتية بأنواعها، تعكس إرادة الهيمنة على العالم لأنها تعمل على تعميم نمط حضاري واحد و تنحو باتجاه القضاء على الخصوصية الثقافية بشكل عام في الأذواق وأوليات التفكير ، ومواضيعه و مناهجه ...على اعتبار أنها نظام يعمل على إفراغ الهويات الثقافية من المحتوى ، ويدفع للتشتيت و التفتيت ، ليربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة واللادولة.[3]

إنّ الدولة القومية في العالم الثالث تعتبر الأكثر تأثراً بالثورة المعلوماتية وذلك لعدة اعتبارات منها، ضعف وهشاشة أجهزة الدولة ومؤسساتها السياسية وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع تدني القدرات التكنولوجية.

---

[1]- برهان غليون، اغتيال العقل، ط2 . القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1987 ، ص 342.

[2]- نبيل ، عبد الرحمن ، الأمركة الأمريكية على أوروبا. مجلة البحوث الإعلامية، العدد 17 ، 1999، ص 44.

[3]- محمد عابد الجابري ، العولمة و الهوية الثقافية. بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 62.

إن الفضاء المعلوماتي المتحرر من القيود يساعد في حالات الأزمات و الإضطرابات على كسر القيود و ترجيح كفة اللاوعي الجماعي على كفة الوعي في رسم صورة الهويات الفرعية الصغرى ، لتبدو أكثر تشددا و انغلاقا من أي وقت مضى، و ذات نزعة إقصائية غير مسبوقة تغلب عوامل الانقسام على الوحدة.[1]

إن الاختراق الثقافي لدول العالم الثالث يعمل على تهديد منظومة قيمها الأصيلة، ويشكل نوعاً من الازدواجية الثقافية التي تجتمع فيها تناقضات الأصالة والمعاصرة، مما يؤدي إلى تهميش وتغيير ملامح الثقافة الوطنية والقومية. كما تلعب التقنيات الحديثة وبخاصة في مجال تدفق المعلومات دوراً أساسياً في إعادة أو إحياء الثقافات المحلية (ثقافات الأقليات)،والبدء في بلورة ما يسمى بثقافة عالمية، وكل ذلك على حساب الثقافات الوطنية.

إن اخطر ما تواجهه الدولة القومية في العالم الثالث، هو أنها مستهدفة في شبابها، الذي يعايش و يلاحظ تسيد الثقافة الغربية على كل الثقافات، لاسيما و أن أغلبية هؤلاء الشباب أصبح يميل و يفضل ما أصطلح على تسميته بـ "الفردانية الرقمية" التي تعزز استقلاليته داخل مجتمعه و تقوي صلاته بأفراد في مجتمعات أخرى دون مغادرة بلدانهم الأصلية.

5- سبل المواجهة:

وإذا كان للثورة المعلوماتية آثار سلبية على الدولة ووضعها أمام إشكالات عديدة، إلا أنه وفر لها الكثير من الآليات التي يمكن من خلالها أن تقوم بوظائفها وزودها بأدوات جديدة من شأنها تسهيل عملية التواصل بجودة عالية و تكلفة أقل و بالسرعة الملائمة، من خلال وضع البنية الأساسية لمجتمع المعلومات ووضع القواعد القانونية التي تنظم عملية إنتاج و توزيع المعلومات في المجتمع بما يحقق التحول السلمي من المجتمع التقليدي الأحادي الاتجاه إلى المجتمع الحديث التعددي بكل ما تحمل الكلمة من معاني ، فتتدعم بذلك مصداقية الدولة لدى مواطنيها و يقوي من ارتباطهم بها. فاحياء التعددية الهوياتية يعتبر إحدى المظاهر المصاحبة للثورة المعلوماتية ، و التعامل مع هذه الظاهرة يتطلب تطوير الوظيفة الاتصالية للدولة بما يتلاءم معها ، فلم يعد بمقدور أي دولة كانت المحافظة على مبدأ الكل المندمج في هوية واحدة ، و إنما صار هذا الكل مجزءا و بهويات مختلفة . و الدول مطالبة بخلق أرضية مشتركة بين هذه الأجزاء بما يحافظ على التوازن بين ما هو مشترك و بين ما هو متميز لكل جزء من هذه الأجزاء.

إن توفير الدولة لبنية صلبة تقوم على العدالة ، المساواة ، الشفافية و الحرية من شأنه المساهمة في اندماج كل مكوناتها في إطار مشروع متكامل يحفظ كيانها في ظل احترام خصوصية كل الهويات المشكلة لها. كما أن توفير الأمن الثقافي يرتبط بقدرة الدول على

[1]- عبد الحليم، فضل الله، مرجع سابق ، ص 06.

صنع ما تحتاج إليه من أدوات ثقافية و توفير الإمكانات المادية و المعنوية اللازمة من وسائط وموارد بشرية مؤهلة لتحصين مجتمعاتها والمحافظة على هويتها وثقافتها و خصوصيتها . ولأن التكنولوجيا مجرد وسيلة فإنه ينبغي على الدول المستهدفة أن تحسن استخدامها لصالح هويتها الثقافية، فكما كانت هذه التكنولوجيا وسيلة للهجوم وأداة للاختراق ، فإنها يمكن أن تكون وسيلة للدفاع و الهجوم المضاد حتى يلتف حولها أبناء الوطن الواحد و يتعرف عليها الأجانب في جميع أصقاع العالم من خلال تطوير نظام تعليمي وتربوي كفيل باستيعا ب آثار الثورة المعلوماتية ويتفاعل معها إيجابياً.

من الأمور الملحة هو إعطاء الأهمية لتكنولوجيا المعلومات، لا سيما وسائل الاتصال الحديثة، من مثل شبكة الإنترنت لنشر الثقافة المحلية وتفعيلها لمواجهة العولمة الثقافية. إن حيازة تكنولوجيا المعلومات بجميع أنواعها من شأنه التحكم في الإنتاج الفكري و المعرفي و من شأنه كذلك تأكيد الخصوصية الذاتية، و إذا أحسن استخدام هذه التكنولوجيا فإنها ستكون أداة فعالة تساعد على تعزيز الهوية المحلية و مواجهة كل أشكال الغزو الثقافي.وهذا لن يتأتى إلا من خلال اتخاذ جملة من التدابير التي من شأنها تحصين المجتمع و الوقوف في وجه الغزو الثقافي و الفكري، منها: - الاهتمام بالأسرة و تفعيل دورها في مجال التربية ونشر الوعي.

- إعطاء الأهمية لموضوع التعليم و تقوية البحث العلمي و تشجيع الإبداع.

- الانفتاح على العالم المتطور و مواكبة التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات .

-العمل على ردم أو على الأقل تقليص الفجوة الرقمية من خلال العمل على تشجيع استعمال الحاسوب و تعميم استعمال الانترنت في جميع المجالات.

- وضع برامج وطنية تقوم على دعم روح المبادرة و توفير الظروف الملائمة للإنتاج العلمي و المعرفي.

الخاتمة:

من المسلم به في الوقت الراهن أن المحدد الرئيس في العلاقات الدولية هي المعلومات. ونستطيع أن أن نؤكد أن المعلوماتية في بعدها الاجتماعي ـ السياسي هي إنتاج غربي أمريكي بالخصوص من الوجهة التقنية والعلمية و القيمية موجه إلى مجتمعات متخلفة وهشة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، و تستهدف بالخصوص هوياتها و انتماءاتها. لذلك يصبح موضوع صياغة استراتيجية واضحة ،شاملة و متكاملة لاكتساب التكنولوجيا المعلوماتية على قدر كبير من

الأهمية للحاق بالدول المتطورة من جهة والتصدي لمحاولات طمس الهوية الوطنية من جهة أخرى. إن المصلحة الوطنية وحفاظا على الهوية الوطنية يتحتم على صانع القرار قراءة الواقع الاجتماعي بشكل عميق وسليم، لاسيما بالنسبة للدول المتعددة الأديان و العرقيات و المذاهب و الثقافات، واتخاذ التعددية نهجا مع تلقينها للأجيال الصاعدة. فاتخاذ التعددية نهجا، مع ضمان المشاركة السياسية للجميع وإقرار مبدأ التداول على السلطة، يعني التعامل مع مختلف أطياف المجتمع على قدم المساواة، وهذا يزيد من تلاحم وتماسك الكل ويحول دون تشتته، رغم التحديات التي تفرضها الثورة المعلوماتية.